

[illegible]



جزء من الحاشية يدعى الحد مما يطابقه ولا يجوز الالتزام  
لأن مجموع الطرفين والخارج خارج كما إذا قلنا أنه إذا كان  
ما قبله بل صفة الكائنات حيوان السادس من يكون الحد هو  
والأما التزام الحاشية بالالتزام فالجميع والكل بالالتزام منفردين  
المتضمنين من الخارج خارج كما إذا قلنا أنه إذا كان المتعلق  
فإنه لا يكون من الكائنات بتجسيمه ولا بالارتباط بالحدود  
لأنه مفرد غير متضمن بالمتضمنات ولا بالمتضمنات المتماثلة  
أو بالمتضمنات أو بالالتزامات كما كانت قد كانت المتماثلة  
لأنه لا يكون مدلولاً مفرد من مفردات تلك الالتزامات  
لأن مدلول المتماثلات أو المتماثلات مدلولات مفردات المتماثلات  
مدلولات التضمنية أو المتضمنية من مدلولات مفردات التضمن  
في ذلك التضمنية على ما دللنا على ذلك من مفردات التضمنية  
مدلولات التضمنية على التضمنية على مدلولات مفردات التضمنية  
انقسام ذلك الالتزام على ما يطابقه أو التضمنية بالالتزام  
فصار تناقضاً في نفسه ولا يلتزم إلا على مدلولات مفردات التضمنية

[illegible]

[illegible]





والفقدان من غير ان يكون له عليا بالحق بالحق لا يتصور له الجزاء  
وانما الالتزام بطوار ان يكون للمعني ان يمتنع عينا ومنه في غير ان  
انه ان يمتنع ان يمتنع الاحتمال العقيد من غير ان يكون له ان يمتنع العلم  
الاستلزام من غير ان العلم بالاستلزام وانما ان يمتنع من غير ان يكون له ان  
يحتاج اليه ان يمتنع العلم من غير ان الاستلزام من غير ان يكون له ان  
يقتضي له الالتزام ان يكون له ان يمتنع من غير ان يكون له ان يمتنع  
والملك للزوم والملك للزوم اليه بالالتزام من غير ان يكون له ان  
كون له ان يمتنع من غير ان يكون له ان اراد به ان يمتنع من غير ان يكون له ان  
فمنع ان يكون له ان يمتنع من غير ان يكون له ان يمتنع من غير ان يكون له ان  
من غير ان يكون له ان اراد به ان يمتنع من غير ان يكون له ان يمتنع  
لكل ان يمتنع من غير ان يكون له ان الالتزام من غير ان يكون له ان يمتنع  
وهو ان يمتنع من غير ان يكون له ان الالتزام من غير ان يكون له ان يمتنع  
لا لازم له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان  
ما فيه فاقدمه وامامه استلزام الالتزام من غير ان يكون له ان يمتنع  
ان اعبروا في الزوم من غير ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان

[illegible]

الواجب بطبيعه ولم يوازمه فيه قلة المتعلقين منه في الغرض  
والقول لو انهم حقيقة عند كثير من المتكلمين فمقتضى ان  
يكون مقتضى ذلك اذا استمر في الزمان فيكون مقتضى ذلك  
بسيط الامم فقط ويرى انهم قد اتفقوا في ذلك في هذا  
المرجع الى ان الدلائل لا تستلزم استلزام اللفظ وقد  
اللفظ فاستلزام اللفظ في المدلول المطابق كانت الدلائل  
مطابقة استلزام المدلول في التقدير والتميز كانت  
الدلائل قديمة او انما استلزام الدلائل لا تستلزم المدلول  
المتغير في التميز استلزام استلزام المدلول المطابق في  
التقدير والتميز عند الاستلزام ان المطابقة لا تستلزم  
تامة لاستلزام التقدير والدلائل المطابقة فقط فان مدلول  
المطابقة هو المقصود بالاداء وهو المستعمل في المقادير  
مدلول التقدير والتميز ليس مقصودا بالمطابقة لاستلزام  
في اللفظ فالتقدير والتميز عند استلزام ان المطابقة

الواجب بطبيعه ولم يوازمه فيه قلة المتعلقين منه في الغرض  
والقول لو انهم حقيقة عند كثير من المتكلمين فمقتضى ان  
يكون مقتضى ذلك اذا استمر في الزمان فيكون مقتضى ذلك  
بسيط الامم فقط ويرى انهم قد اتفقوا في ذلك في هذا  
المرجع الى ان الدلائل لا تستلزم استلزام اللفظ وقد  
اللفظ فاستلزام اللفظ في المدلول المطابق كانت الدلائل  
مطابقة استلزام المدلول في التقدير والتميز كانت  
الدلائل قديمة او انما استلزام الدلائل لا تستلزم المدلول  
المتغير في التميز استلزام استلزام المدلول المطابق في  
التقدير والتميز عند الاستلزام ان المطابقة لا تستلزم  
تامة لاستلزام التقدير والدلائل المطابقة فقط فان مدلول  
المطابقة هو المقصود بالاداء وهو المستعمل في المقادير  
مدلول التقدير والتميز ليس مقصودا بالمطابقة لاستلزام  
في اللفظ فالتقدير والتميز عند استلزام ان المطابقة





فهو عندم داخل في الملائكة ويستند اليه الفصح الذي  
الامر ان التركيب حقيقة صفة للفظ لا انه امر خارج  
عنه معناه مركب وليس في الاصل لفظ الاخر <sup>وهو</sup>  
طريق لا يتصل باللفظ المشايخ او الحجة <sup>وهو</sup> معان مركبة  
من معنى ان امره لا يحد من الدلالات <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> كما ان  
من اللفظ الدلالة على طريق <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> ان اي مركب  
على اللفظ المشايخ <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> على ان يكون مركبا على  
الفصح الحيزي ومثل اللفظ الدلالة على ان اللفظ الدلالة  
مع الحجة <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> فليس المشايخ الدلالة والركب  
باللفظ الذي هو من اللفظ المعنى <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> بل هو  
تراه من اللفظ بل هو من اللفظ <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> فليس المشايخ  
باللفظ الدلالة <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> بل هو من اللفظ الدلالة  
المفرد لا لفظ العبر الدلالة <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> بل هو من اللفظ الدلالة  
التي على <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> بل هو من اللفظ الدلالة  
وقدم <sup>التي لا تداركها في الخارج</sup> بل هو من اللفظ الدلالة

وهو من اللفظ الدلالة

[illegible]

بأداة الاقناع في حق الله تعالى في كل ما ذكره من الامور والحوادث  
 في السبع فخرج الحق الذي لا يدرك بالحوادث ويستحق  
 على الزمان وهو من الحق المتكامل لا يقدر على التغير  
 مثل ان يكون له حال في زمان من حيث انهم  
 والقات والمكان المتغير على ما في العلم من الحوادث  
 كما لم تغير في الانقسام بحسب الحالات وهو مقدم على كل  
 حقيقة كانت من آفة الحق في الحقيقة والامكان والاعمال  
 نسبة من آفة الحق على كل ما في العلم من الحوادث  
 في حق الله تعالى في كل ما ذكره من الامور والحوادث  
 في السبع فخرج الحق الذي لا يدرك بالحوادث ويستحق  
 على الزمان وهو من الحق المتكامل لا يقدر على التغير  
 مثل ان يكون له حال في زمان من حيث انهم  
 والقات والمكان المتغير على ما في العلم من الحوادث  
 كما لم تغير في الانقسام بحسب الحالات وهو مقدم على كل  
 حقيقة كانت من آفة الحق في الحقيقة والامكان والاعمال  
 نسبة من آفة الحق على كل ما في العلم من الحوادث

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

معناه كون الشيء شيئا من المبرور كقولهم ما دام كذا كان لا  
أي ما كان كذا لم يبرور نفسه ولا كان فضلا عن المبرور الذي هو  
الكل في نفسه فاصلان هذا القول نفسه فاصلا غير  
أي مبرور لا يبرور إلا بغيره

[illegible]

من الذين هم لا ياتيهم الا شقاء الدنيا والآخرة  
عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
لا اله الا الله وحده لا شريك له

في هذا البيت اوتي جواب سؤال القائل ان كان كذا لم يكن في المذموم  
 من كذا ما حصل في كذا من كذا لان كذا انما

تحتل باحيى فست يبينها المايح اقم ارحم الله يدفع احوال  
يبينها او يبينها ان يفتقر بها كذا آخر اعم ان الشيخ ذكر

في آخر الفصل الرابع من الكتاب الأول من الفقه الثاني من

[illegible]

[illegible]



Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document, showing dense cursive writing on aged paper.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and fills the right side of the page, with some lines extending into the left margin. It appears to be a continuation of the historical or geographical narrative.

[illegible]

[illegible]

المتكلمين

ما لم يكن من غير ما عليه ليس هو العمل عند العرب كلمة عند  
فان نحو اسبق على هذا العرب وليس بكل جسد الاحتمال  
الصدق والكذب يتوقف على شي من الاشياء والاشياء ليس كل  
ما عليه العرب فاعلم ان هذا المتكلمين لا يلاحظ المصارع المسمى  
طبعه من عدمه وليس كل واحد منهما على سبيل قطع واما  
انه ليس بكلمة فانه المصارع المسمى طبعه كذا الحكم من كذا لا يشي  
من المركب بكلمة فلا يتحقق من المصارع المسمى طبعه الحكم  
انما بيان الكبري فقام واما بيان الصغرى فمن وجهين  
الاول ان المصارع المسمى طبعه والمحكم محمول الصدق  
الكذب فهو مركب من طلاقه فتنفي عنه وكل محمول الصدق  
والكذب فهو مركب بانه يجوز ان يوضع انما هو  
باز لا يفتقر بانه غير تارة يجوز ومنه لا يفتقر  
غير تمام فانه في كل واحد منهما ما في الشك من كبري المتكلمين  
احد ما يحد على عدمه والاخر على العلم والاسلم فيكون  
منه مركبا وقد راجع في طبعه وهو المسمى

هذا الكلام من كتاب كليات ابن سينا

في كتاب كليات ابن سينا

كتابه من حيث شدة لفظه معناه مفرد وهو صحيح وإذا  
 جاز ذلك فالمعجز مثل المركبات الثلاث اصطلاح الحكم  
 والمحال فيكون لجزء لفظه على جزء معناه وكل واحد لجزء  
 لفظه على جزء معناه وكل واحد لجزء لفظه على جزء  
 معناه مركب ياد الله لا يمان العجزت تدرك المظهر والمخفي  
 والنور في النور المقدس والظلمة على الظلمة ثم اورد  
 على واحد من هذه الامور اعترضنا اما على الاول فهو انه  
 لو صح ما ذكرتم يلزم ان يكون المصنوع الغائب مركبا لا  
 حقا للصدق والكذب ايضا فانه يدل على ان شيئا غير  
 معين وجد المصدق كما ان الحكم لا يدل على ان شيئا  
 معين في نفسه وجد المصدق كما ان الثاني حقا  
 والكذب كذلك لان الفرق بالعين وهو لا يؤثر  
 في اعتبار المصدق والكذب واجاب بان يكون من ان  
 قولنا يثبوت لاختلافه لا لثبوت في نوع معين فلا  
 يخلو اما ان يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث

يكون في قوة قولنا شي ما يشي والثاني باطل او يجهل  
 الاول انه لا تقابل بشي كما رتبهناه شي ما يشي يكون  
 وقال ان كان في العلم شي ما يشي وقدره كان بان سلب  
 الشئ من جميع الاشياء ولها ومن اليه ان لا يكون كذا  
 ان لو كان كذا لم يكن لشي الا لا يكون في حد ذاته شيئا  
 ما يشي في العلم لان هذا التركيب ليس عقيدا جوهريا  
 في قوة الحكم بل خبريا كما ان من غل عليه في شئ  
 ان كذا هو من معين في نفسه وكذا هذا لا يرد  
 لانه لا ينفك فليس في اللفظ دلالة على تعيين الموضع فلا  
 لا يرد على من هو من العلم انه نسبة الحد الى الموضع ما اذا  
 لم يصرح به ولم يتعين عند السامع لا يحتمل الصدق و  
 الكذب ولو اذن من كمال وانصف نفسه لا يجد بين شي  
 وشي قفا قال ان كانا به لانه لا ينفك عن الموضع ما  
 معين يجب نفسه لا يحتمل لانه لا ينفك عن شي  
 له لانه في الموضع وهو امر زائد على امره

واما على الدليل الثاني فتوجهه يقال ان يقال ان  
 قد لا يكون له اسم ان هذا القدر يقتضي التركيب وانما  
 يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ على الباقي وليس كذلك  
 الباقي من اللفظ لا يمكن الابدال به فاما قوله في اللفظ به فلا يكون  
 اللفظ له لا يكون لفظا ولا واحدا بانه لا يمنع من ذلك  
 ان التركيب ما يد له لفظ على جزء معناه يتكفي في انه جزء  
 واحد واما ان الباقي الباقي في اللفظ لا يقتضيه التركيب  
 وايضا من البين ان الباقي من اللفظ لا يقتضيه الباقي من اللفظ  
 حالة التركيب في هذا القدر كما في التركيب ولا يكون  
 لم يدل به في زمان فهو اسم من اسم يدل على الزمان  
 اصلا وهذا الاسم الحقيقى لا يمكن ان يكون له لفظ  
 مستقلا ودل على كونه اسم الشبهة وذلك ان لفظه لا يكون  
 مع الهيئة الزمان والغير هو الاسم فلهذا ان الزمان  
 مستقلا هو الذي له لفظا ليس له لفظا مستقلا ولا اسم  
 الذي له لفظ الزمان بانها شرط الدلالة التي بانها شرطا



له لا فلا تغفل ومن خواص الحكم عليه قوله من حرف  
 جر و ضرب فعل ما في لا يرد فانه حكم على النفس المحمودة  
 لا على غيره والمقصود اي بالاسم هذا لا يترك على المعنى والاسم  
 الحكم على نفس المحمودة ويجري في المهورات التاميم والقوم  
 قد لا والاسم يميز عن الفعل والحرف لا يميز  
 واعتبر من علم بان الفعل يعرف بالجزء في لم يكون فعل  
 من حرف جر وقوله غير انما هو تبيين الجواب لا ان  
 على التبعين احد من القطع فاني من المعنى والاول  
 في الكلام الثالث من خواص الاسم صفة التبعين  
 في الاول ان نقل عن ما قيل ان من علم ما هو <sup>العلم</sup> الف  
 حقيقة ولبت هذا بحرف بل هو اسم في ذلك كذا كمن  
 علم شي فان لم يقل احد من العلم فبذلك وكيف يتبع  
 فكيف المهورات يجوز ان يكون العلم في الاخير في العلم  
 ان هذه المناجاة من العلم ان الذي بنفسه ما عا  
 شاي من العلم واجبوا العلم ان نقل من العلم



المطلوب وغير معتبره يطلق التي كما عرفت فلا تفعل لها أحد  
معدله أي بالحد والموازاة كما والمعنى أن يكون المعنى واحد  
من حيث أن يكون المعنى واحد وأن كان له معاني كثيرة إلا  
أن التفسير اعتباري ويقال له قيمة معتبره والمعنى واحد  
بحصول التقابل في المراتب المتفاوتة لا طام المشتركة والمعاد  
بالمعنى أم من الحقيقي والمجازي كما يقتضيه قوله في شخص  
جزئي فيدخل في المعنى المجازي الشخص أي فاهم  
فمع شخصه أي مع عدمه من حلال يكون معناه لا يكون  
ولا يستلزم اجتماع جزئيين بل هو في المراتب المعتر  
والمستطاعه وتكون المراتب في المراتب التي لا يتم للمعنى  
الخارجي من حيث الذات إلى المعارف المتفاوتة التي لا بد من  
قيامها واحدة واستمرارها في الكثرة في ذاتها لا في  
والمعاد على ذلك المعنى من حيثها من غير اعتبارها  
المتشابهة والشيء في نفسه لا يفي قطعا والشيء في  
منها من حيثها الكثرة والمعاد من واحد ومن غير

طاعة فيما اتفق عليه ليس بشيء لانها لا يمكن طاعة بما لم يقد  
 عليه المتكلمين وطاعة فيما لا يكون متصفاً بها لا يمكن متصفاً  
 لهم بمقتضى الطاعة فيها لان مقتضى الطاعة هو الامعان  
 هو ان يطيعوا ما هو المتفق اي يحق للمؤمنين ولولا غير هذا  
 التحقيق عند الله والوجود في الدنيا والروحية وفيه  
 الامور فانكملت هذه التحقيق ياتي في ادراكها بالشيء الذي  
 كثير من المتكلمين من ادراكها لا هو متصفاً بها بل بالشيء  
 وروادها بالشيء الخارج عن المادة والوجود في الدنيا  
 المعنى الذي هو المادة في الجبروتات المعنوية والشيء الذي هو  
 لهم في امور الدنيا هو النفس التي هي روح من نور  
 خالص لا يتصف او بوجوده انكملت هذه التحقيق وانها لا  
 يكون لا في الدنيا من نورها هو علم حقيقة ان الجبروتات  
 خارجة عن الجبروتات التي هي في الدنيا في الحقيقة  
 التي يتصف من نورها ما هي في الدنيا وفي الدنيا في  
 هو الوجه دون الشيء فانكملت هذه التحقيق ان يكون

[illegible]

فتمشك وحمير والتفاوت في الأولوية والأولوية  
الشك في الأولوية لا يشكك في الماهيات ولا في الذاتيات  
ولا في الحواضر بل في حقائقها لا في أمورها فلا تشكك في الجسم  
ولا في السواير بل في الاشياء وهي كون احد المؤمنين اشياء  
بحيث يتوزع منها عقل الصفة الوهم مثال لا يصفه عقل  
الها حتى ان الاولاهام الطائفة قد ذهب اليها مثالها  
فانهم قل الحق لله وفي الماشية النفسية التشكيك الجا  
لأولوية اطلاقه في الاشياء بتدويرها في الاشياء  
في الغايات فلا تقوم مشية الذات للجسم ما هو ذلك  
لديني لئلا يختلف بالأولوية والاختلاف في هذا ضروري  
ولا يخفى ان لا يتوجه عليه نفس المعارض لجواز ان يكون  
او بالمشية اليه معين بان يكون مقتضى فاعا وادام  
بان يكون انما فاعا على انما على كثر بر طابع وشي  
التي الذاتي وهو لم يقم على ان تات غير مجعولة ولا  
اشياء اخرى فلا تلاحق طاردين اما ان يشكك في



في المستحق فلا يقص الا على الثاني لا يكون في قسمها على الاول  
اما ان يكون ذلك الشيء حيزا في الماهية او لا على الاول لا يكون  
الاضعاف ولا انقص من تلك الماهية ضرورة ما في الماهية وانما  
حيزها هو على الثاني لا يكون الاختلاف في الذات بين الماهية  
وهو خلاف الموضع ولا يشترط التميز في الخارج في ابتلاء الماهية  
اذ فيه على التميز لا يميز الا في الماهية الماهية في ذاتها قلت ان  
الاختلاف في شيئين في ماهية واحدة كالسواد لا يكون في ذات  
الابن يقوم بعد السواد في ذات الابن السواد اضعف من  
الكلان التفاضل بين السواوين في نفس واحدة السواد اجزا  
ما الزم التفكير في الماهية في الذات ما كان في غير آخر  
ما الزم التفاضل بين السواوين في السواوين في ماهية واحدة  
خلاف الموضع في الماهية الماهية في الماهية في ذاتها ما  
السواوين اما ان يحد في الماهية ماهية واحدة على  
والا يكون التفاضل بينهما حيث الذات كما في الماهية والماهية  
في غار منها خلاف الموضع على الثاني لا يكون احد <sup>اشد</sup>

ما استدل على آخر من غير ما نقلناه من المبدأ لا يقاس بهما  
 من حيث المشقة والضعف مثلاً لا يقاس بالثقل والرخاوة من السور  
 بل انما الفرق بين المبدأ والضعف في المشقة والرخاوة  
 مختلفان بالضعف من عدمه فان المشقة والضعف يستدل  
 باليمن وما والقرابة التثنية في الضم المشقة والرخاوة الضمة  
 بالاعرف من ذلك لا يورثها بالاعرف من ذلك فليس  
 واحد من غير ما نقلناه من المبدأ لا يقاس بهما  
 من حيث المشقة والضعف مثلاً لا يقاس بالثقل والرخاوة من السور  
 بل انما الفرق بين المبدأ والضعف في المشقة والرخاوة  
 مختلفان بالضعف من عدمه فان المشقة والضعف يستدل  
 باليمن وما والقرابة التثنية في الضم المشقة والرخاوة الضمة  
 بالاعرف من ذلك لا يورثها بالاعرف من ذلك فليس

لا يبين التحقيق الجسود في هذا المثال أحدهما أن  
اشد وإذا تعلقه بغيره كما كان في الأرواح قد يرد عليهم  
حاصل ما ليس بتحقيق بين السواين ما يرد لاختلاف بل تحقيق  
ما يرد لاختلاف وهو الفصل المنوع والمحقق ما يرد لاختلاف  
منهم بين السواين ومنهم من السواد لاشتقاق الجسود الذي  
هو السواد وهذا المنوع في نفسه اشتقاقا لاختلافه في نفسه  
الجسود والمماثل له السواد ليس في السواين في نفسه  
منهم من السواد ومنهم من السواد في شكله بين أفرادها التي  
في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
سوادها في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
سوادها في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
للمفهوم في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
منه في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
كثيرا على السواد في السواد في السواد في السواد في السواد  
السواد في السواد في السواد في السواد في السواد في السواد

[illegible]

سید محمد علی شریعتی

ولا نقص مختلفان بالماهية ودريلان ذلك الاختلاف ليس  
بالشخص فلهذا انما لم يتبين من حيث الشدة والضعف كان  
تحقق التميز من حيث وجوبه يكون ذلك الاستبان بالحوار  
وفراو بالذاتيات في حكم سائر القاييم التي هي باختلافها  
انها كانت الاحتمالات العقلية ثابتة منها والارضية متغيرة  
عنا في الحدس لا يميزها في حاشية في هذا المقام وما  
بينه على ذلك ان الفرق بين الالوان العاجية والظلية من كمال  
لوانه قد يقع بالفرق فلهذا لم يميزها من حيث هو في  
ثم في هذا لا يمتثل من هذه المرتبة من الالوان في مرتبة  
اسرار في منها وقرى في السوا وبعينها كان هذا اللون  
في النوع الموزع بالفرق ثم اذا فرضنا ان يمتثل من  
هذه المرتبة الى مرتبة اخرى منها حيث يكون نسبتها الى  
المرتبة السابقة عليها كنسبة السابقة الى الاولى تكون هذه  
المرتبة الثالثة من النوع مع المرتبة الثانية المصنوعة  
بالفرق مع المرتبة الاولى فتكون المرتبة الثالثة من النوع

محققا بالنوع مع المرتبة الأولى وهذا إذا حفظنا هذه  
 النسبة في جميع المراتب إلى أن يبلغ السواد الذي يكون صحيح  
 تلك النسبة محققا بالنوع فيلزم أن يكون السواد الذي يتحد  
 بالنوع مع البياض القوي المثلث من الأجزاء خلف وهما  
 بحيث إذا كان المثلث من البياض القوي المثلث من الأجزاء  
 الأربعة من البياض القوي مطلقا نوعا لا اتفاقا النوع الثاني  
 بين النوعين مطلقا ما إذا تأخر أو كان عمليا في البياض  
 تأخر النسبة إلى غير النهاية ولا يقع في شيء من تلك النسب  
 السواد والمثلث من البياض القوي مطلقا ما إذا لم يكن كذلك  
 النسبة محققا بالنوع مع السواد الذي كان لا يجوز أن  
 يلزم بالبياض الذي ذكره الخوارزمي القريب من الطرف  
 مع الطرف الآخر من الطرف السواد القوي هو كونه سوادا  
 بالمهنية وهذا لا يقبله صاحب المثلث من البياض  
 المثلث من البياض القوي المثلث من الأجزاء خلف وهما  
 بل مع البياض القوي من مراتب البياض بل إن يكون من البياض



[illegible]

ولا شك وان الذي يتبع كونه في الحقيقة لا يمكن فيه ذلك  
وقد في الفصل السابق على ما علم لكثير بلا اضافته  
الكثير بلا اضافته من في الفهم وكما في ما يراه انما قد  
هذا كيب القدر المشهور بتطابق ما في الفهم الشاف  
وان اصر في القام الثاني <sup>في قوله لا يفرق</sup> على ما كان يلزم  
مختلفا بل لا يفرق <sup>في قوله لا يفرق</sup> بل لا يفرق  
والفهم والمثله والمثقف وهو خلافا ما في قوله  
ان القدر في الفهم انما هو في الفهم انما هو  
في الحقيقة فعلك بالفرق الا ان مع الفرق عن الفهم  
الحقيقة في الفهم <sup>في قوله لا يفرق</sup> بل لا يفرق  
في الفهم <sup>في قوله لا يفرق</sup> بل لا يفرق  
ان القدر في الفهم انما هو في الفهم انما هو  
في الحقيقة فعلك بالفرق الا ان مع الفرق عن الفهم  
الحقيقة في الفهم <sup>في قوله لا يفرق</sup> بل لا يفرق  
في الفهم <sup>في قوله لا يفرق</sup> بل لا يفرق

ولا أشد كان زيد الذي يتبع كونه في الكيمياء ما كان فيه ذلك  
وقال في الفصل السابق على ما علم الله الكثير بلا اعتناء من العلم  
والكثير بل اعتناء من في العصور كذلك في ما بين أئمة من  
هذا وكعب القضاة مشهور بتطاول زمانه فقلنا أن هذا من المشافه  
وأن أصله في القام الثاني ظاهر على ما كان يلزم أن  
مختلفا بل ما لم يكن في ما بين أئمة من زمانه  
والقصص والمثاق والمعتقد وهو خلاف ما فهموه  
من أن القصة القديمة إنما هي في الأجزاء المتشابهة  
والمهمة فعلها بالموجر اللائق مع التردد عن العلم  
الذي هو العلم



فاقوله غير متعذر كماله في قل سيؤمنون بالاعلام كل استقالات خلا  
 فالجوهن لا علم قالوا ان انفسهم لا متقول عنهم في لفظ الاعراب  
<sup>في قوله اعلم</sup> <sup>في قوله اعلم</sup>  
 فيهم في الثاني في حقيقة في المتقول عند مجازة المنقول اليه  
 عند ظاهره بقبلي ان يكون اللفظ قبل استقالات الحقيقة مجاز  
 لكن المشهور ان اللفظ قبل استقالات الحقيقة <sup>في قوله اعلم</sup> <sup>في قوله اعلم</sup>  
 قبل الاعلام انما ليست منها عند ظاهرها بل منقالات في قول  
 ونفسه في المتنوع والمبطل مجاز اولاد في الجاهل ولفظة  
 بينه وبين الحقيقة <sup>في قوله اعلم</sup> <sup>في قوله اعلم</sup>  
 وهو هذا اللفظ المستعمل في قوله <sup>في قوله اعلم</sup> <sup>في قوله اعلم</sup>  
 كالمسألة في انما رايته اساطير في حقيقته في علم الله  
 ولا اي وان لم يكن تشبهاً بمجاز من هو في العلم والادب  
 في قوله والحق هذا الجاهل <sup>في قوله اعلم</sup> <sup>في قوله اعلم</sup>  
 في قوله الاعتراف وعصره <sup>في قوله اعلم</sup> <sup>في قوله اعلم</sup>  
 في عالم الله لا بد في الجاهل من العلم <sup>في قوله اعلم</sup> <sup>في قوله اعلم</sup>  
 وحسب القوم انواع الجاهل في خمسة وعشرون نوعاً



[illegible]

قد كان يوسف بن ابي القاسم اعراجه الاصيل الى عين ولده قد  
 الجان على كبره فغير امرهما من نفع الى نفع آخر حتى قد انقضى  
 رايه طامع في فناء البليت <sup>بمصر</sup> والاسرار والحيان والحي لا طاع  
 كثر قديرا المعنى الثاني بين التفسير قتله للسلفه واخذ  
 لبيع السامع عن ان لا تفضلها على غيرها بالحيان والبيع الثاني  
 وحكم ان ان هذا الامتصاص انما هو الجارة المرد واما الجان  
 الجارة فهو نسبة للمعنى الفعلي او شبهة في غير ما على الاطلاق  
 يلحقه فربما ان يبيع البقل او يستطبخه مع البزنجيخ ثم  
 يبيع مع انوارها يعني ان المعينة الجارة وجودها <sup>العلم</sup> الهلالية  
 اعتبارا لوقوعها في استقالات الحرب ولا يشق اعتبار قصصها  
 حتى يعلم في احوال الجارات ان يغفل باعيا فاعلم ان هذا  
 ذلك الجاهل مع ان اختراع الاستعارات العربية التي يبيع  
 باعيا فاعلم ان هذا المعنى هو طريق البلاغة وشعبها التي  
 يرتفع بها العلم على ما كان كذا في ذلك المعنى ونحوها  
 رات تد فيهم الحقائق ومنه البعض الذين في السماع من

[illegible]

[illegible]

مجلس الشورى



المولى لغيره لا يكون له شأنه ان يكون مجازاً في حقه  
 لان ارادة معناه الحقيقي تحيلة واستعمال اللفظ في معنى  
 المسمى هو انهم سلكوا ما يصدق عليه معناه بخصوصه او  
 جزؤه كالتبعية للمعنى الان معناه الحقيقي ما يدعى الارض  
 وهو معنى ما يدعى عليه الارض فيكون مجازاً في النقل  
 او في غير ذلك من حيث ان اللفظ لا يربط به الثالث ولم يقم  
 احد من المتأخرين المجازاً في معناه الا في اللفظ لا في المعنى  
 شئ مما بالاستقراء والتفكير الحاق المفهوم باللفظ  
 والمجازاً ويعين النقل لانه الام لا يظلم منه والمجاز في اللفظ  
 اي بلا واسطة انما هو في كلامه من كان اسم جنس وعلم  
 اعلم ان في الاستقراء مفهوماً وهو جميع تلك الذات المسمى  
 بالاسم المجازي انما هو مستعمل في قولهم اذا جعل الرجل  
 الشجاع اسماً ليس معناه استقراء الهيكل المسمى من اهل  
 امر جعلوا في الاستقراء مفهوماً وهو الهيكل المسمى  
 الهيكل المسمى من تلك الهيئة الممنوعة من غير تلك

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

في اللفظ

والله تلك الجنة كما لا يخفى ذلك على من تأمل سورة طه من المعاني  
 من هذا القبيل لا انما لفظ الاسد لم يوضع في المقام الاول  
 استعارة القسم الثالث استعارة لا تخفى وما وضع له والمذهب  
 المصريح في الحقيقة الاستعارة هو انه ليس بها انما هي بغير  
 محال يعني ان المقترفة لم تقبل حيث جعلت ليس اسدا  
 الا استعمل اليك المخصص من السبل المتبع ثم استعمل في الاسد  
 ليعلم انما استعمل في ما وضع له ليعلم ان حريته لا تقاطع في  
 العلم في نوع المصريح الاستعارة او انما لا يشبه في جنس  
 به يجعل امراره تسير متعارفاً وغير متعارفاً في العلم  
 تضاف اليه في طبعه ان لا يراه الا انما تخرج وصفية  
 استعمل به كما في قوله في قوله في قوله متعارفاً وهو ما  
 غاية البرهان في ذلك الشئ المحذور وغير متعارفاً وهو ما  
 غاية البرهان في ذلك الشئ المحذور وغير متعارفاً وهو ما  
 لفظه انما هو انما هو ما عليه من ان لا يخفى في العلم  
 لان العلم لا بد انما هو متعارفاً لان لفظه فمعه نظر العلم

والعلم حاصل بالعلم بالضرورة في الوجود استعارة للمعنى  
الطبيعي والحقائق استعارة للمعنى المنطقي والحقائق  
الشعاعية لا يقال المراد بالحقائق العلمية في قوله بين وبين  
المشبه بالحقائق المنطقي الذي يستعار ولا المشبه وهو  
المعنى المنطقي المشبه به كالحيل المنعومة على ما مر في باب  
منها استعارة كالمشاع مثلاً فان كانت المشبه حقيقة في الحقيقة  
الاستعارة تقتضي مجوزاً لا ان لا يشبه به في الحقيقة  
بالمشبه به فان وجد في الحقيقة الاسم سواء كان علماً  
او غير علم جاز استعارته في الحقيقة ولا في الحقيقة وسائر الحقيقة  
والأداة فانه يوجد فيها بالضرورة في كل ما البيان الاستعارة  
في الحقيقة استعارة أصلية وفي الحقيقة اسم الحقيقة  
تبعية وهي المشتقات والروف طائفة الى حقيقة  
لا الاستعارة والمشتقات لا تقع الاتينية وقوله في  
المشتقات كقولنا الحقيقة اي فاستعارة الحقيقة لا  
تتبعية استعارة الحقيقة لا في الحقيقة وكذا في الحقيقة



لما يشبه الحولة بمنزلة الاسد المستعار لما يشبه الحول بالضعف  
 هذا الخ من الاول الى الثاني الى الثالث الى الرابع الى الخامس الى السادس  
 اعلم ان قوله بالعدو في قوله لا يكون لفظ الحقيقة في نفسه  
 بل هو لفظ الجواز فيكون له في هذه الامور صلاحية للشعر وانه  
 اذا استعمل لفظ الحقيقة لا يكون كلامه موزوناً ولا مقول  
 لفظ الجواز يكون موزوناً والجمع بانه اذا كان الجمع والياء  
 مثل قوله لا يكون لفظ الاسد يستقيم والجمع لفظ الجمع  
 او انما هذا ليلجج كالتجسبات ونحوها بانه يحصل للجنس  
 مثل لفظ الجواز لا الحقيقة فهو اليقينية والتمثيل في  
 الفرق ههنا انما استعمل الجواز في قوله لا يكون لفظ الاسد  
 والحولي ختام من هنا بالاعتقاد واستعماله في الجمل  
 لرجل علم والتحقير واستعماله في الجمل هو الاثر في الجمل  
 كما ستعرف في قوله بعض المشرقات في قوله لا يكون لفظ  
 العلم بعض المشرقات لا يكون لفظ العلم او زيادة اليقين  
 قوله لا يكون لفظ العلم في قوله لا يكون لفظ العلم



انقضي اليه ومنها تسير النظر والفرار في جميع الصور التي  
الواقعة في أطوار من الشجر ومن الأخرى تسير في القلاع البد  
يعكس الخشب بانها في أفق واحد من غير ان يكون في الأفق  
مما يسهل من جهة واحدة والآخر في جهة أخرى من جهة  
تسوية القابل وهو غير متقابلين ان لم يحصل بينهما  
دور في آخرهما فيكون ذلكا كان أحدهما من جهة  
الأخرى الذي يعني آخره من جهة القابل ودور من جهة  
كما إذا قيل الضاحية من جهة أخرى من جهة القابل من جهة  
الخيارين وهو ان راد المسح ليس في جهة القابل  
ووقع بينهما المسح في جهة أخرى وهو ان راد المسح في  
المعروف والجهل في جهة أخرى وهو ان راد المسح في  
القابل في جهة أخرى من جهة القابل من جهة القابل  
الثاني من جهة القابل من جهة القابل من جهة القابل  
ثالثه من جهة القابل من جهة القابل من جهة القابل  
المعروف في جهة القابل من جهة القابل من جهة القابل







[illegible]

لا زالوا يدعون اليك الشوق في نفس الامور تدعى على طاعة الشوق  
 بل من لا يكون كانه على قدر هذه الشوق في نفس الامر  
 من جهة انك تعلم ان القضايا المحمودة ما رقت له من نوعها  
 فتقاتلهم فيهم وولاي الشوق في طرفة لا يدعي سلب  
 الشوق في طرفة من طرفة لا شوق في طرفة لا يجمع القضايا  
 بالحق والحق في القضايا بالحق بالحق مثل زيد قائم  
 في طرفة من الامور من شوق سلب لا ينقل من  
 الزاد من قولنا زيد قائم في طرفة من جمع اليك زيد قائم  
 الواقع بسبب نقل المصدق هو طاعة تدور القضية  
 الواقع وسلب الامور في طرفة الامور في طرفة لا  
 من صدق طرفة في طرفة اليك من طرفة من طرفة شوق  
 شوق في طرفة في طرفة في طرفة في طرفة في طرفة  
 بالمعنى الثاني والذين يدعون طاعة طاعة طاعة طاعة  
 بعد طاعة طاعة ان طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة  
 طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة طاعة

لا ينفرد الحق بالحق بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 في نفس الامر بل الحق يحتاج الى لطف القيمة ومظهر الوجود  
 وقد قال القائل لا ينفرد الحق بالحق بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 غير محمول على الحق بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 يكون قول القائل لا ينفرد الحق بالحق بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 صادقا في نفس الامر بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 كما هو مشترك بين الحق والباطل بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 كاذب في نفس الامر بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 بل هو مشترك بين الحق والباطل بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 القائل لا ينفرد الحق بالحق بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 كاذب في نفس الامر بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 بل هو مشترك بين الحق والباطل بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 قول القائل لا ينفرد الحق بالحق بل هو مشترك بين الحق والباطل  
 ليس محمول على الحق بل هو مشترك بين الحق والباطل

التعابير بين الحق والحجج من حاسله قوله تعالى كماله هذا  
ما زلنا نملكه صاذا وكذا بان كان منبر لان الحايه من  
نفسه غير معقول ذلك لان الحايه في حق فهم القين  
والحق من حدها فيها والنسبة انما يكون في الحايه دون  
فالتعابير بها بالذات لا باعتبار ذلك في ذلك او بعد  
لما لا يكون في نفسه او لا يكون انما يكون في هذا الحق  
فمنذ لان الحكم على غير ان يكون مستقلا بالانفس  
ومع هذا قبل الحكم وهذا الحق لا يتم له في النسبة غير عقل  
بالانفس في سورته والحق لا يتم له في هذا الحق  
التقدير لا يكون له في محصل لا يكون شعرا ولا انشاء  
ولا كان في غير هذا الحق انما انشاء في صورته  
وهو في الامر والنهي لا يتم له في صورته من الانشاء  
هو الانشاء الذي في صورته في صورته في صورته  
لا يكون الحقيقة منصفة بالصدق والكذب فانها لا  
لا على نسبة عن مستقر ومنها ما ذكره من الحقيقة

ان الحكم عليه صدق عليه كذاي وهو قول كذاي هذا  
 كاذب الا في امره لا في كونه الحكم عليه الحقيقة  
 فكما ان كذاي قد قال كذاي هذا كاذب كاذب هو كذاي  
 وقول كذاي صدق ان لم يكن الحكم عليه كذاي  
 صادق عليه وهو كذاي في كونه كذاي في كونه كذاي  
 عليه حسب الحقيقة وهو قول كذاي كاذب في كونه كذاي  
 بالقول وبما فرضنا صدق كذاي كذاي كاذب كذاي  
 في كونه كذاي صدق كذاي ان كذاي قول كذاي  
 يستلزم صدق قول كذاي في كونه كذاي نفسه وهو  
 موجود وكذا الثاني لاستلزام كونه قول كذاي كذاي  
 كاذب بل صار وقد فرض كذاي وهذا خلف وجوبه  
 آخر وهو انه اذا صدق قول كذاي كذاي كذاي كذاي  
 كذاي كذاي في كونه صادق في كونه صادق كذاي  
 من حيث انه يحكم عليه كذاي في الحقيقة المستلزمة  
 ما اجاب به عن قول كذاي في كونه صادق كذاي كذاي

٢٢  
 ٢

لا اله الا الله وحده لا شريك له والذنب عليهم وهو من اوصاف القسبة  
المحمولة تفصيلا وكذلك الوجود في غير ما هي من اوصاف الحكماء  
عليه في نفس هذا الحق لا ولا يحوز كارب محلوها اجمالا فلا  
يوجد في نفس هذا الوجود في نفس هذا الوجود في نفس هذا الوجود  
الاجواب حاتين ان المراد بالذنب في هذا الوجود هو  
كارب اطيوس يشارك ولا كارب يشارك في هذا الوجود  
المقتضيات فتبين ان هذا الوجود في نفس هذا الوجود  
صغيرة لعدم اننا نحن في نفس هذا الوجود في نفس هذا الوجود  
بعض اسبابها المبدأ في نفس هذا الوجود في نفس هذا الوجود  
والعلم بقوله في قوله في جميع اجزائه ما هو في جانب  
الوجود في نفس هذا الوجود في نفس هذا الوجود في نفس هذا الوجود  
من حيث تعلق الاشياء بما يلزمه تفصيلا فهو الحكماء  
فالحال في جميع تعاديه وهو في نفس هذا الوجود في نفس هذا الوجود  
فانه من اجل ان الحكماء في نفس هذا الوجود في نفس هذا الوجود  
جعلوا فيهم نظيره ان القسبة على سائر اجزائه وهو

المجموع من حيث الاجمال والاعمال النسبة بالاعتبار الموضح  
 والمجرا في تفسيره هو المجموع من حيث التفسير والاعمال  
 النسبة بالاعتبار الموضح ولا يعتد في الاعتبارية والاعتبار  
 غير مستقل بها وبينها الخواص بالذات وتفايرها لا يتلو  
 هو لا يعتد بالاجمال والتفسير وهو الخواص بغيره الخواص  
 على المجموع كذا في هذا كذا في الاعتبارية والاعتبارية  
 والاعتبارية هو لا يعتد بالاعتبار والاعتبارية  
 وبين الخواص كذا في هذا كذا في الاعتبارية والاعتبارية  
 بين الخواص والاعتبارية كذا في هذا كذا في الاعتبارية  
 في هذا كذا في هذا كذا في الاعتبارية والاعتبارية  
 في هذا كذا في هذا كذا في الاعتبارية والاعتبارية  
 في هذا كذا في هذا كذا في الاعتبارية والاعتبارية  
 في هذا كذا في هذا كذا في الاعتبارية والاعتبارية  
 في هذا كذا في هذا كذا في الاعتبارية والاعتبارية



اليوم هو كاذب ولم يصدق هذا الكلام بل لم يصدق  
 بالتفويض لان هذا الكلام ان فرض صدقه يلزم كذب  
 لان فرضه ان اقراره الموضوع وهو كل كاذب وان لم يصدق  
 كان حادقا ليقول نسبة الكذب الى موضوعه في نفس  
 الامر في هذا اليوم فيلزم كذب تقدير صدقه كذب وعمل  
 تقدير كذب صدقه وهو اجتماع التقيضين وقيل في  
 حله ان المختار الشرايط في صدق هذه القضية عبارة  
 عن اجتماع صدقها وكذبها فيكون كذبها بالمتكلم  
 من المجموع ولا يلزم من انقضاء هذا المجموع انه يكون هو  
 القضية حادقا فيجوز ان يظهر ان ما قيل ان حاصل  
 ما قاله الاول من ان المختار منع كون هذا الكلام حادقا  
 وما ذكر في تقوية كذبها فلا بد من ان يكون  
 هذا الكلام حادقا اما اثباته في اعتبار المقتضى في الكلام  
 والتحليل منه فيمكن فيه ولما اثبتت التباين في اعتباري فلا  
 يثبت شي منهما بذكره من قوله التدبير كيف مطلق



الباقى وهو الواجب الى مجموع وضعف ثلثه مع زيادة  
واحدة على مائة سميت المفاعلة به لانه فيه من المناجزة كما  
لا يخفى على المتدبر فانهم ولا اى وان لم يقصد به المفاعلة  
من الواقع فانها منه امر جوي وقيمي وروحي واستغفار  
وميز ذلك علم ان الاشياء اهول على ما لا يعلم ولا له  
فاما ان يكون المقصود منه حصول شئ في العلم من حيث  
هو على شئ فيه والحيثية المطلقة في الاستغفار  
واما ان يكون المقصود منه حصول شئ في الخارج او في  
حصوله في الاول او الاستعلاء امر فيدخل فيه فلفي  
وعلى فان المقصود منها حصول التفتيم والتعليم في  
الخارج كن حصوله في الفعل او في النفس حصوله في  
الذهن ومع المساواة لتمام جميع الخلق وسوا  
والثاني مع الاستعلاء في وان لم ير له ايا طائفة بالروح  
فهو التفتيم لا غير بل على اى في غير الكلام ويندرج فيه  
التميز والترجم والقسمة والثناء والتعجب لتحقيق الفرق

بما لا يخفى على المتدبر فانهم ولا اى وان لم يقصد به المفاعلة من الواقع فانها منه امر جوي وقيمي وروحي واستغفار وميز ذلك علم ان الاشياء اهول على ما لا يعلم ولا له فاما ان يكون المقصود منه حصول شئ في العلم من حيث هو على شئ فيه والحيثية المطلقة في الاستغفار واما ان يكون المقصود منه حصول شئ في الخارج او في حصوله في الاول او الاستعلاء امر فيدخل فيه فلفي وعلى فان المقصود منها حصول التفتيم والتعليم في الخارج كن حصوله في الفعل او في النفس حصوله في الذهن ومع المساواة لتمام جميع الخلق وسوا والثاني مع الاستعلاء في وان لم ير له ايا طائفة بالروح فهو التفتيم لا غير بل على اى في غير الكلام ويندرج فيه التميز والترجم والقسمة والثناء والتعجب لتحقيق الفرق

الفرق بين العلم والاستفهام يحتاج الي تفهيد مقوله وهو  
 حصول شئ في الذهن على نحو حصول التصديق على  
 يقين على ان كان حصوله في العلم لا يرتب عليه آثار  
 مثله الا تصور تكفر العالم حصل في ذهنك صورته كقره  
 التي في العلم وصحت بقيامها في ذلك الباب او يرتب عليه  
 آثار العلم به وان كان العلم بالمعلوم كان كقره انما  
 سلا في ضمن تلك الموقر حصولا لغيره وجب للامتنان  
 بالعلم وهو الوجود في العلم الذي لا يرتب عليه آثار  
 ذلك العلم وهذا في قياس حصول المصلحة من العلم  
 في الخارج وانما في هذا العلم في الاستفهام وجود  
 الكسبه المنتهية بوجوده في العلم وان كان ذلك علمنا  
 للاستفهام بغيره وان كان الاستفهام ليس في ضمنه  
 العلم بالاستفهام انما لان يحصل الخاطب في ذهنه  
 تلك المصلحة ثباتا وتثبيتا في العلم هو الاستفهام  
 على الجدل المستفاد من جوده ووقوعه على المقول

الاشياء في المذهب وان كان يستلزم ضرورة لا وامر بالسلطان  
او نفاذ الحكم في الامن حيث انه حصول ثبوت الامن  
كافي في ذلك معناه الطلب بملكته بما وقعا في الامن  
امر في الطلب بملكته بما وقعا في الامن الا انه التفتيم للمحقق  
الحصول في ثبوت الامن اقتضاه الامن حيث انه حصول  
في الامن بغير حيث انفاذ التفتيم كما ان حصول الامن  
اقتضى حصول الامن في الخارج وهو الامن حصول في الامن  
مقصود الحكم وفرضه كان الامن حيث وانما من حيث  
انفاذ التفتيم بغير فظولك على ذلك ان الفرق في تفتيم  
الي تامل ما يرق عقله في الامن حسبوه حيناً وان  
الاحتياج اليه في الحقيقة فاما في الاستفهام في الامن  
في الامن بغير فظولك كما في الامن الاستفهام وانما في  
واعلم ان الامن في الامن الامن هو التفتيم في الامن  
الام والاعلم ومجوده بما يوجد في الامن على الامن  
الكان يستلزم حصول ثبوت في الامن بغير فظولك

وان لم يوج اي تكون عليه فاقص منه نقسدي اي الى  
الثاني فبذلك هو ما كان او مناه الى اوينه  
في الماد من قولك من زينة العلم زيد العلم  
الثاني فبذلك هو ما كان او مناه الى اوينه  
كما ذكر في الفعل مع المفعول والطر من كونه  
الموسم مع العلم مركب نقسديك غير وليس اضافي ولا  
مستوفى من اي وهو غير من كذا او كذا  
من غير من غير ولا من غير يكون غير اسناد ولا يكون  
احد من غير متعينة المعنى من غير يعطيك غير  
الطريق الى الدار ان يكون المفعول الاول فبذلك  
ان يكون المفعول كذا من غير من غير من غير  
المعنى من غير كذا او كذا من غير من غير من غير  
المعنى من غير كذا او كذا من غير من غير من غير  
حيثما هو من غير كذا او كذا من غير من غير من غير  
ذوات متعينة من غير كذا او كذا من غير من غير من غير

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
والمؤمنون هم الذين آمنوا  
بالحق وصدقوا به  
والمؤمنات هم الذين آمنوا  
بالحق وصدقوا به  
والمؤمنون هم الذين آمنوا  
بالحق وصدقوا به  
والمؤمنات هم الذين آمنوا  
بالحق وصدقوا به

فتساوي جميع الوجوه فيزومكن الوجوه فيزولها جميعاً  
 ولما تعدد الأضلاع هو ثمان متساوي الأضلاع وميز  
 تساوي الأضلاع ولما تعدد الأضلاع في كل واحد هو  
 اثنين ثمان متساوية <sup>الوجه الثامن</sup> وأخرها يتبع فالخمس اقسام  
 التي فالسنة وان كان كذلك فمحسوس المثلث في صيد الملا  
 قد متبع ضيقاً لهم الصور الحياتية من البصر الفيق  
 كما جزيئات لان شيئاً منها لا يجوز العقل أكثره على سبيل  
 جامع وهو المارد من العقل هذه اشارة الى جواب سائل يد  
 في التعريف على تقريره ان المثلث في مبدأ الأضلاع لا يفرق  
 بين صورته له وغيره على يد ركنها اشياء واحدا  
 بيد في كثير من المثلث وجهه له الحسن المشرك في المثلث  
 لتساويه لا اختلف صورته ما هو الخارج بمشروطة  
 فبالصورته تكون الصورة الحاصلة في هذا السلسلة  
 على كثيرين وقد كمال صورته الى غير البصر المستند  
 على كل من السمات المعتبرة حيث يجوز العقل ان لا يشبه

اشتهر هذه المقالة كذلك خوف البصر بذكر الشجاعة  
 عقله ليتكون زيدا وعرفنا ان لم اذ يكون هذا هو كمال  
 ح انما لم ياتوا بقرينة الجواب ان الصدق على غيره  
 صدق على سبيل الاجتماع وهذا قبيح سبيل البذر  
 المار بعد ذلك على ان يبين في تعريفه ان كل صدق عليها على  
 سبيل الاجتماع لا على سبيل البذر لانه المريد من الصدق  
 ان لا يكون الصدق في كثير من الصدق المذكور وانما هو  
 سبيل البذر لانه ذلك الاجتماع فاقم وهذا شك في  
 ان الصورة الخارجية لغيره والصورة الحاصلة منه في ذاته  
 طائفة تسمى بوجهها انما هي ان التحقيق ان حصوله  
 شيئا لنفسها فالله هو لا يشكها وانما هي انما هي الصورة  
 تكثر في هذا السؤال وهو ان يكون امثلا او اقترابا  
 طائفة كانت صورة الخارجية صادقة على الصورة الحاصلة  
 منه في ذاته انما ان تلك الصورة لا عليها ان يكون  
 الصدق هو الاجتماع والافان في صدق تعريفه على





طالع فضيلة مطهره قال جعفر الفضلاء ان ثمرها لا يدرى ان  
 يكون غنى عن العمل الذي طاف به ولا يدرى ان يكون له مال  
 لذات ولا يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 به ولا يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 واني في حاشي التبيين ان الغنى ضروري الى العلم  
 واحد فلهذا لا يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 العلم فلهذا لا يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 نفس واحدة يتبع بالضرورة الى رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 احد في العلم فلهذا لا يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 الا ان يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 الفتيحة ان شاء الله فلهذا لا يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 في العلم فلهذا لا يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 فلهذا لا يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 العلم فلهذا لا يدرى ان يكون له رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى  
 النفس الواحدة الخاف من رتبة التحقيق فلهذا لا يدرى

الثالث في التسمية في قطع المذاهب من واحد من وجهين  
 فتقول المذاهب والجمهور والشافعية فتقول انفسهم بلزم  
 ان يكونوا المذاهب الشافعية اثنان اذ لا يكونون مذهباً واحداً  
 بل اذ لا يرون في قطعها ان يكونوا مذهباً واحداً بل اذ لا يرون في قطعها  
 ان يكونوا مذهباً واحداً بل اذ لا يرون في قطعها ان يكونوا مذهباً واحداً  
 فتقول المذاهب والجمهور والشافعية فتقول انفسهم بلزم  
 ان يكونوا المذاهب الشافعية اثنان اذ لا يكونون مذهباً واحداً  
 بل اذ لا يرون في قطعها ان يكونوا مذهباً واحداً بل اذ لا يرون في قطعها  
 ان يكونوا مذهباً واحداً بل اذ لا يرون في قطعها ان يكونوا مذهباً واحداً  
 فتقول المذاهب والجمهور والشافعية فتقول انفسهم بلزم  
 ان يكونوا المذاهب الشافعية اثنان اذ لا يكونون مذهباً واحداً  
 بل اذ لا يرون في قطعها ان يكونوا مذهباً واحداً بل اذ لا يرون في قطعها  
 ان يكونوا مذهباً واحداً بل اذ لا يرون في قطعها ان يكونوا مذهباً واحداً

اوسع وصفين كالصالحات الخاتمة بحسب سبب ذلك  
 متطابقين في الغرض وحقائق منا طالع الكائنات في طرفة  
 التقابلية طرفة خارقة في الطبع ان يكون جليبا باجتماع  
 من شقي التو بطلان في اشار اليه في قوله تعالى والله اعلم  
بما كنا نعبد انما هو هذا فاسلم من الجزع على ان يكون في الخاتمة  
 على تلك النيات وسبب الجزع على ان يكون هو هذا افراجه  
 ومن الجزع على الجزع الذي هو هذا افراجه وهو الذي هو  
السبب المستند في الشدة تخرج المطالع كونه الشيء محولا  
 على شيء لا يماثيا انما هو بحسب الظاهر لان الجزع الحقيقي  
 من حيث هو جزع على الجزع انفسه لعدم التقابلية والى ذلك  
 لان المزية متصلة فلا يصدق على جزع وقولنا قد ان يد  
 معنا ما هو مضمون جزعنا واولا اننا انفسا وذلك  
 الى غير ذلك من الخصائص الكلية ولا يخفى ان مناط الحكم هو  
 التماز في طرق التقابلية وطرف آخر يفتق في الجزعيات كما  
 انه يفتق في الخليات ولا يغفل عن الخلية المحركة لا يغفل

اختار المحقق في بيان سبب استبعاد هذا القول عن كل ما ذكره من جهة الحق سبحانه

في حلية المصنوع مع ان الجزئي اذا اخرج وصف في الكل قد كان  
لا يكون ذاتا له فلهذا لا يكون اجزا اختياريا وان كان بعضه  
خارجا في توجيهاه ان الجزئي الحقيقي لا يكون متكاملا في  
لان منطوقه لا تتطابق الوجود ما بين تمامه وهو تام  
مستقام في الاستنتاج قيامه من المبدأ والمعادين بوجهه في الكل  
جونا له كما ان الوجود لا يتبع بالذات يكون منتزعا عن  
شك الجزئي هو الموجد له فلهذا لا يكون اجزا اختياريا كانت  
ذاتية او منتزعة منتزعة من غير الموجد فيكون الحكم  
باعتبار كل واحد من الجزئيين مع وجوده في الكل وان وقع  
محلا كما في بعض الاشياء زيد في حصوله في الكل والاشياء  
وبالاشياء ما قيل انه يجوز ان يقال زيد انسان فليس في الاشياء  
زيد لا في الاشياء الباطنية فلهذا لا يكون اجزا اختياريا وانما  
على الجزئي فلا انما ما نفسه بحيث لا يتغير بغيره فلهذا لا يكون  
خارجا في الالفات ايضا قال بعض المتأخرين ان الوجود  
امر بغيره وقيل زيد زيد كان معيارا لحسب الملاحظة لا غير

قدامي كبري وذا القدر من التفرقة بين الامرين والارباب  
 فضلا من كاد واما من في التفرقة بين الامرين والارباب  
 بالاعتقاد والحوال والحقائق المأثورة في الحقيقة ثم بما  
 رى في التفرقة بين الامرين والارباب واما من في التفرقة بين الامرين  
 ان رى في التفرقة بين الامرين والارباب واما من في التفرقة بين الامرين  
 ضار في التفرقة بين الامرين والارباب واما من في التفرقة بين الامرين  
 التفرقة بين الامرين والارباب واما من في التفرقة بين الامرين  
 معقول عليه للاعتقاد في التفرقة بين الامرين والارباب  
 في الخارج حقيقة كاهن الامرين والارباب والارباب الواحد  
 انما قام بكونه المستطوع من حيث الوجود لا من حيث  
 المتعدد من حيث الوجود الاستواني في الوجود والافراد من  
 البائين وظهر هذا في علمنا من التفرقة بين الامرين والارباب  
 من التفرقة بين الامرين والارباب واما من في التفرقة بين الامرين  
 الماهر والمطرب في التفرقة بين الامرين والارباب واما من في التفرقة بين الامرين  
 جاء ببيان تفرقة الحق من ما عليه كاذب وان على ذلك

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

فانهم ما هم الا كالمجسدين وهذا ليس منه وطالع  
الحاصل في العقل لم يلد بالتحليل لا قد رتب لا اجتماعا  
فكان الحاصل هو في ذلك في الخارج هو في ذلك في الخارج  
فيه فلا يتصور شي من خارج آخر وهذا هو المقصود  
سواء ان في العقل والموت في السلسلة كنهه فاستحقاقه  
في المجزئ من مستحيل وانما المقسم اعني الحاصل الذي  
هو الحاصل في العقل لا يتناول المجزئ وهو المقصود هو  
الحاصل في الحاصل في الحاصل في الحاصل في الحاصل في الحاصل  
كلها من غير ذلك في العقل والاشياء من غير ذلك في العقل  
وعلى هذا فلا اشكال في ان الحاصل في العقل في العقل  
في الثانية هذا من غير ذلك في العقل والاشياء من غير ذلك في العقل  
العقل في كماله لا يتناول المجزئ وهو المقصود هو  
في الحاصل في الحاصل في الحاصل في الحاصل في الحاصل في الحاصل  
على هذا في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
بما كان العام كذا في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل



في هذا الموضع من الكتاب  
 الذي هو في كتابنا  
 في هذا الموضع من الكتاب  
 الذي هو في كتابنا  
 في هذا الموضع من الكتاب  
 الذي هو في كتابنا  
 في هذا الموضع من الكتاب  
 الذي هو في كتابنا  
 في هذا الموضع من الكتاب  
 الذي هو في كتابنا

والجواب ان لا يصدق ان شيئا في الخارج انما يقع او يمتنع مع  
انها كليات فلا يكون خبرها في الخارج باسما وتعرف بالجزئ شيئا  
طعنهم انهم قالوا ان كل واحد منها على الذي لا يتصور العقل  
يخرج من صورته على ان يكون كل واحد من تجويزه كقولهم اني كلما  
كل واحد منها في الخارج في قولنا كليات العقلية غير النسيئة  
اي التي لا يجوز ان تكون كليات فلا سبيل في اخذها من كونها  
مع امتناع صدقها على شيئين في نفس الامر لا تتبع العقل في خبر  
حصولها وفيه تجوز ان تكون في الخارج مع قطع النظر عن  
شئ وانما يشاهد العقل ان الولاية لجميع الاشياء ومنشأ  
هذه ان الضرورة الكاملة من الله تعالى في شئ في العقل شيئا فلا  
يمنع من شئ من صدق عليه الاخر في الحقيقة في نفس شئ  
عنده وانما هو ان الولاية العقلية لا الولاية الحقيقية  
تقع على هذا التقدير وليس يعني ان العقل لا يجوز صدق  
الحصول الانساني على خبره والفرق بين الايجوز صدق حقيقة  
الانسانية عليه لان حصول الانسان في الحقيقة انساني

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقدرته  
على كل شيء وقدرته على كل شيء  
وقدرته على كل شيء وقدرته على كل شيء

[illegible]

[illegible]

المجلد الثاني

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



العاقلة التي يخرجون في الجزئيات السماوية والجزئيات  
 من المراتب ذاتها ونظرا لاختلافها في مراتبها  
 ثم في القوة العاقلة فلا تزول عنها عبارة الآلة لا  
 تافه من ذكره وانما هي الاصل لا طريقا الى  
 رتبة الحسوسيات التي لا يتغير عنها القوة ولا يتغير  
 عنها من حيث انها متفصاة بآلة متفصاة معينة  
 وقد يقال ان الجزئيات لا تترك الخلق من حيث  
 قال السيد المحقق في حاشية المطالع المتأخر من ذكر الشفا  
 بعد رتبته في آخرها يكون حضوره ولذا ذكر قبل  
 القول الجزري الاضافي بآلة ذات العلم والخاصة  
 اشهر من منعه في القوة العاقلة المتساوية  
 جزئيا انما هي لا تترك في غير شرايهم بغير  
 رتبته في الوجود بالوجود والوجود بآلة متفصاة  
 صفة القوة فتكون معينة كآلة لا تتغير رتبته  
 لان العلم من الشفا جزئيا له ولا قابلية

في قوله لا يضاف لان جزئته بالاضافه الى غيره كما  
 في قوله لا يضاف لان جزئته بالنظر الى حقيقة وهو  
 هو طالع الجزئ في الحقيقة لان كل جزئ هو متوحد  
 في حقيقته كواقعه الشيء والكل العام يكون جزئ  
 بالاضافه وليس كل جزئ في اضافي جزئ بالاضافه الى  
 لا يكون ككلماته وان كانت كل آخر كالجزء لا يكون  
 الى الجسم قال السجل السند المشهور ان الكل المعنى هو  
 حقيقة الجزئ في الحقيقة تعالى المعنى والملازمة ويقال لا  
 صافي تعالى التمايز وفي بحث لا كمال الحق والمعنى الذي  
 هو في حقيقة الجسم اما كان فرض صدق كذا كثير وان  
 امتنع صدقه عليها في نفس الامر كذا في الحيات المزمعة  
 ولا يغني عن المدعى حقيقته شيء ما كان في هذا الزمان  
 لكنه هو المتروك الى الله لا بد ان لا امتنع بان يغني به  
 ما يتكلم به بالفعل لمحت غيره يكون ذلك كما قلنا  
 في نفس الامر وهذا هو الحق التمايز للجزئ في الامسا

ويجتمع لا يضاف لان جزئته بالاضافه الى غيره كما  
 لا في الحقيقة لان جزئته بالنظر الى حقيقة وهو  
 هو طالع الجزئ في الحقيقة لان كل جزئ هو متوحد  
 في حقيقته كواقعه الشيء والكل العام يكون جزئ  
 بالاضافه وليس كل جزئ في اضافي جزئ بالاضافه الى  
 لا يكون ككلماته وان كانت كل آخر كالجزء لا يكون  
 الى الجسم قال السجل السند المشهور ان الكل المعنى هو  
 حقيقة الجزئ في الحقيقة تعالى المعنى والملازمة ويقال لا  
 صافي تعالى التمايز وفي بحث لا كمال الحق والمعنى الذي  
 هو في حقيقة الجسم اما كان فرض صدق كذا كثير وان  
 امتنع صدقه عليها في نفس الامر كذا في الحيات المزمعة  
 ولا يغني عن المدعى حقيقته شيء ما كان في هذا الزمان  
 لكنه هو المتروك الى الله لا بد ان لا امتنع بان يغني به  
 ما يتكلم به بالفعل لمحت غيره يكون ذلك كما قلنا  
 في نفس الامر وهذا هو الحق التمايز للجزئ في الامسا



فليكن العلم متبعا لاحد من الحقيقة والثاني لا يسلو ولا  
 علم من الثاني على علم من الاثنين <sup>وهو الذي هو العلم</sup> في العلم الذي كان  
 في تعريفه <sup>الذي هو العلم</sup> لا يسلو لان العلم بالعلم التام كان <sup>العلم</sup> بالعلم  
 كما في قول المنطوق هو الذي لم يكتشف من ذلك <sup>وهو الذي هو العلم</sup> في ذلك  
 ان العلم بالمتبوعين من حيث <sup>وهو الذي هو العلم</sup> كان متبوعا في تعريف  
 الآخر وان كان بالعلم الاول <sup>وهو الذي هو العلم</sup> هو العلم فلا اشكال  
 قال في حاشية المطالع في قلم آخر ان مفهوم الجزئي  
 ملكة ومفهوم الكل عام ومفهوم الاشكال اذا قبلت  
 شانه مفهوم الكلية لا يكون فيه لاشكال باعتبار في العلم  
 المتبوع لا يخرج العلم الذي ليس من شأنه العلم  
 بل لا يكون <sup>وهو الذي هو العلم</sup> في العلم الذي كان <sup>وهو الذي هو العلم</sup> في العلم الذي كان  
 والمسلم من العلم والملكة <sup>وهو الذي هو العلم</sup> منها كان من مفهوم ذكر  
 علم شانه في مفهوم <sup>وهو الذي هو العلم</sup> الذي كان <sup>وهو الذي هو العلم</sup> في العلم الذي كان  
 المصطلح وان <sup>وهو الذي هو العلم</sup> علم ان مفهوم الجزئي <sup>وهو الذي هو العلم</sup> في العلم الذي كان  
 العلم بالملكة لان مفهوم <sup>وهو الذي هو العلم</sup> في العلم الذي كان <sup>وهو الذي هو العلم</sup> في العلم الذي كان

فمن اشتراكه وعدم المنع امكان فرضه فلا بد من اشتراكه  
 بقدره من شأنه الجزئي لاخراج المومات المتعارضة  
 والمومات المتطابقة منه فانها لا يتصف بالجزئية  
 مع امتناع فرض اشتراكها المتطابقين ضمن البحث بها  
 ان لا يثبت في الفن من الجزئي بالاستطراد كما مر ان  
 صوابها كليا اي صديق كل واحد منها على كل ما يصدق  
 عليه الاخر فهاستساوون ولا اي وان لم يقيد بقا  
 كليا فمفارقة كان كليا اي لا يصدق كل واحد منها  
 على شيء مما يصدق عليه الاخر فتباين تباينها  
 كالا انسان والجمجمة كان جزئيا فاما من الجزئين فها  
 اعم واخص من وجه الحيوان والايضا ومن جانب  
 واحد فقط فها اعم واخص مطلقا للحيوان والانس  
 واعلم ان المشهور فيمكن ان يكون رفعه فيكون ليس  
 كما ان رفعه كليتي يقتضي ليس كليا ولا في غير المتكفل  
 في الانسان والانس انسان والعدم المطلق وعدم العلم

ح



سكن قوي وهو ان بعض الملا انسان ليس ملا انما هو قفلا  
يشترطه بعض الملا انسان ساطع الانساب البزج المدونة  
الجمهر المسمى بالحقول المحررة المدونة بالانوار الموضوعة  
لخلافة الملائكة وان كانت غير انساب السورة بين المفسرين  
انما هي اعتبار المدون والمحرر وهو الذي هو جيت في  
صنف احاطة فهو من عاين منوع ومليحده والآخر  
عليه ياتي المساوات بينهما لا يسد قفا عليه معا يلائم  
عليه من انشاء الموضع هو الثاني دون الاول وهو  
ان يكون من التفسير لا يسد قفا عليه من المفسرات وربما  
يكون نقصان المساواة من الاول في نفس الامر كما بين  
المفسر في التفسير الثاني والاول في نفس الامر  
اي رفع التصاريح دون الثاني اي مدق انظر في هذا  
تايد الموضع وفي انظر في التفسير الثاني في الدليل الذي  
جاء في كتابه في المفسرات التفسير في جميع الاشياء مع اختلاف  
المدق عنه في التفسير في المفسرات في المفسرات في المفسرات

قطعا وبكبر من ان يشار اليه المعارضون بما يقال الذي المذكور  
وهو الوجبة الكلية القائمة بان تفويض التساوي بيننا  
بالا لان المفوضات الشاملة متساوية وليس نقاضا  
فاما ما قيل من الجواب قد رتبتم جماعة من المحققين  
ان صدق لسلب على كون لا يقتضي وجوده اي وجود كل  
التي هي رفع التصديق بشرط ان يفارق بعينه القضية  
المذكورة ليست صدق ولا في كونها البتة المحرر والوجبة  
المساوية المحررة في قوة المساوية البسيطة فيصدق بانفسه  
المصنع يتكون المساوية المحررة في قوة الوجبة وسطر  
لما يبيح معنى البتة المحرر بعد تسليم هذا اشارت  
الى ما يبيح في حقيقة المحررات انما يتم اذا كانت تلك  
مات وجودها التي هي الممكن ولما اذا كانت سلبية لا  
الباري ولا اجتماع الخصيتين فلا شاع لذلك في ذلك  
الجواب في اي في هذا القول يعني اننا لانسم الله الوجبة السا  
لبة المحررة في قوة المساوية لان في محنت حكمه بان الرابطة

هذا هو الذي لا يشار اليه المعارضون بما يقال الذي المذكور  
وهو الوجبة الكلية القائمة بان تفويض التساوي بيننا  
بالا لان المفوضات الشاملة متساوية وليس نقاضا  
فاما ما قيل من الجواب قد رتبتم جماعة من المحققين  
ان صدق لسلب على كون لا يقتضي وجوده اي وجود كل  
التي هي رفع التصديق بشرط ان يفارق بعينه القضية  
المذكورة ليست صدق ولا في كونها البتة المحرر والوجبة  
المساوية المحررة في قوة المساوية البسيطة فيصدق بانفسه  
المصنع يتكون المساوية المحررة في قوة الوجبة وسطر  
لما يبيح معنى البتة المحرر بعد تسليم هذا اشارت  
الى ما يبيح في حقيقة المحررات انما يتم اذا كانت تلك  
مات وجودها التي هي الممكن ولما اذا كانت سلبية لا  
الباري ولا اجتماع الخصيتين فلا شاع لذلك في ذلك  
الجواب في اي في هذا القول يعني اننا لانسم الله الوجبة السا  
لبة المحررة في قوة المساوية لان في محنت حكمه بان الرابطة

لا يجازي مطلقا بيقين الوجود ويحكي حقيقة وكوسل  
<sup>أي من ذلك في الحقيقة التي هي حقيقة المعنى والوجود</sup>  
 فهو ما عينه اسم لما لا يشك إلا في ما يتم به إذا كان المقصود  
 بأن مفهومه موجود بين كماله في كماله المقام والمقام  
 كما مفهومه في سلبه في كماله في الوجود والاعتناء باليقين  
 فلا مساقطة الجواب بعد لا بد ليست المحجبة المسالمة الجواب  
 منها حتى يعلم سلبه للموجبة فانهم فلا جوابا بل لا يجيب  
 الذي هو في غير نقايض تلك المفهومات التامة فيتم البر  
 هان بلا انتباه هذا أي قد كان نقايض غيره ما صدق  
 لا محالة على شيء يكون الموضوع موجودا أو متصورا  
 الموضوع لا يتم المسالمة للمعد ولا للمجرد والموجبة المحصلة  
 وما يقال من أن يجب عدم قراءة المقترضا هو يجب  
 المطابقة ولا طاعة بآراءه في القواعد لا لا طاعة لها  
 من أحكام غير ما طاعت من مقتضى من الشيء من مقتضى العقل  
 حتى يثبت على ما لا بد من إيقاعها وتيقن ما لا بد  
 من مقتضى العقل في إنشاء الاسم من عدم لا لا لا لا لا

[illegible]

تقر واما ان نقول انهم اخرون فنتبين انهم اخرون  
النفوسين بان المكان الثاني من ذلك العالم هو  
تفصيل انهم اخرون من نفسين اخرون انهم صديقونا كما  
ليس يكون ذلك المكان الثاني وليس يمكن بالمكان الثاني  
فنتبين انهم اخرون من نفسين اخرون بان المكان الثاني  
هو اوليها او متبع وكل واحد منهما يمكن بالمكان  
الذي هو الثاني ليس يمكن بالمكان الثاني هو ليس يمكن  
بالمكان الثاني هو ليس يمكن بالمكان الثاني هو ليس  
بالمكان الثاني فيخرج كل واحد من المكان الثاني  
من المكان الثاني هو ليس يمكن بالمكان الثاني هو ليس  
واسو له في كل واحد من المكان الثاني هو ليس  
اي تفصيل انهم اخرون من نفسين اخرون بان المكان الثاني  
تفصيل انهم اخرون من نفسين اخرون بان المكان الثاني  
تفصيل انهم اخرون من نفسين اخرون بان المكان الثاني  
تفصيل انهم اخرون من نفسين اخرون بان المكان الثاني

تفصيل انهم اخرون من نفسين اخرون بان المكان الثاني هو ليس يمكن بالمكان الثاني



لا بد من المعنى وتعارف العبد في كل منهما بدو الآخر  
فإن عيسى قد ورد في القرآن وفي الأخر عيسى قد ورد  
الأخر وهو الذي أتى في القرآن في تحقيق في غير التباين  
الذي هو المخرج والمؤمنان والملائكة والناس قد  
تجوز في غير العبد من وجه لا يبين كماله من وجه  
الحيوان في عيسى الذي هو في غير العبد من وجه  
ولا بد من تحقيق التباين بين كل ما في الأول والحق في  
من وجه لا يبين كماله من وجه لا يبين كماله من وجه  
الملائكة والناس الذين هم من وجه لا يبين كماله من وجه  
فإن حق المبدأ في الحقيقة بين العبد والحيوان مع كماله من وجه  
عيسى والملائكة الذين هم من وجه لا يبين كماله من وجه  
الحيوان من وجه لا يبين كماله من وجه لا يبين كماله من وجه  
وجوه الأول والثاني من الملائكة والناس في كماله من وجه  
في فلاح بين الإنسان والملائكة في كماله من وجه  
بما في تحقيقها وجه الملائكة والناس في كماله من وجه

7

مبانيه كثيرة ولكن وضع ما بطر كية منها وهي كل الحمار  
الاحمر من وعبر كية الخلو منها كما لا يفرق الحيوان بين  
نقيضها اقوم ومنه من لا اجتماع نقيضها فواج  
منها من اوراق نقيض كل منها من نقيض كل شيء فتراق كل  
منها عن الآخر كما ان الحمار من وعبر كية الخلو منها  
كما لا يفرق الحيوان بين نقيضها تباين على التفرق لا يفرق  
منه الاجتماع وهذا القول في التباين الذي هو تباين  
يتاخر الخلو منها الحمار والحيوان بين نقيضها اقوم ومنه  
من لا اجتماع نقيضها تباين على التفرق لا يفرق  
كل منها عن الآخر فتراق كل منها عن الآخر كل تباين  
بين لا يمكن الخلو منها كما لا يمكن الاجتماع لا يفرق  
تباين على التفرق لا يفرق من الاجتماع من الخلو منها  
بما لا يفرق من اجتماع الخلو منها من نقيضها اقوم  
الشيء تباين اجتماع الخلو منها من نقيضها اقوم  
الحمار وعبر كية الخلو منها من نقيضها اقوم

هذا هو الذي هو في كتابه في التباين الذي هو تباين

ففي الآخر مطلقا وهو من وجه واحد المتباين  
أخر من قبيل الآخر مطلقا والآخر من وجهين <sup>نقص</sup>  
<sup>أي كالمجرب والبيان أن المجرب هو الإنسان بالاعتبار المطلق</sup>  
بما هو من قبيل نفسه كما أن يكون المنة مطلقا وهو  
أنه متنع الثاني للمعين كالحيوان مع نقصه للمعير  
<sup>الذي هو الحيوان والاعتبار</sup>  
أخر من وجه وهو أن المنة المنة كالحوان مع نقصه  
<sup>الذي هو الحيوان</sup>  
المنة كالمنة المنة من حيث هو واحد بالوجهين  
الاول من وجهين يقال الآخر صدق واحد المتباين  
ثاني من وجه الآخر من وجهين صدق في وجه الآخر  
لجان أن الآخر صدق واحد المتباين على وجهين  
ولابد من أن يكون المتباين كالمنة المتباين  
وسد في الآخر من وجهين كالمنة المتباين  
مات المتباين من الآخر والآخر من وجهين المتباين  
بما هو من وجهين من قبيل الآخر من وجهين الآخر  
بما هو من وجهين من قبيل الآخر من وجهين  
وهو الشيء والملا انسان بما ينجزه من مطلقا

الظهور في اكل الانسان شيئا من كسها الثاني  
فمن ان يجعله بنفسه من القامحة فيزول عنها  
الاعمال طارئة ان الامر من تمام الامر الجلي في  
النسب يوزن الخلق اما استاويان او متباينان او لم  
تكن طائفتان وفي الامر النسب في الاربع وتكون البنا  
ينالون في الحقيقة النسب لا يقع في حصول النسب  
انما هو حصول النسب المتعد لا يقع في الاربع الا حصول النسب  
مطلقا لا استاويان التباين الجزئي مع التباين الخليل  
والعقد من وجوب الايمان بدون احد ما فانهم في الحقيقة  
وهو حقيقة الامر وهو النوع الواحد منها فيه تسامح  
فهم تام مشترك فيها اي بين النوعين في نوع آخر هو  
النسب لا هو النسب من اهل الايمان المتشقة ذاتيات  
والشفا في الدنيا في الميراث ويسمى للامانة والنية في  
المعروفه تسمى املا لا يستلزم فيه فهم بالحق الذي  
يعني الاصل والشجيرة كذا الاشياء منها المعروف

غرض ولا غير من هذه المعاني آخره غير كتابه ايسا بن مرقس  
 عليها بالاشارة الى جميع كثرتها ترجع الى مرتبة اقسام  
 الاول ان يخلق بالجهل وهو اربع الاول الجهل الذي يتبع  
 انما يكون الشيء يتبع الذاتيات فيه ولازم الماهية فيه  
 كانت او غير ذاتية ولازم الجوهر والسواد الحسني والثاني  
 الذي يتبع انما يكون ما بعد الشيء وهو يتبعه القلة الا  
 وانفصل وهو اخص من الاول لان ما يتبع انما يكون  
 هي التي يتبع انما يكون الشيء من غير كس السواد  
 الحسني الثالث ما يتبع رضاء الماهية بمعنى ان رضاء  
 مع الماهية يتبع الحكم بل هو بالامانة ان الحكم بثبوت  
 وهو يقتضي بالذاتيات ولازم البينة المعقولة  
 خصوص في الثاني لان ما يتبع ارتفاع من الماهية في الذي  
 من حيث انما يكون في نفس الامر والارضاع الامانة  
 البديهيات ولا يتكسر في القوازم الغير البينة الواجب بها  
 اشارة الماهية بمعنى ان يكون من الماهية لا مع التصديق

السند بقرينة ما وهو يفسر بالثاني فسر بيان المبتدئ عليه  
 الآخر ما يخصه من ذلك فهو من هذا النوع ما قبله  
 ما يتعلق بالآخر من هذا النوع المبتدئ من النوع المستحق  
 حيث كثر في الناس ما كان يقال له من ذلك من قبله  
 الثاني ان يكون الجموع من علم من نوع واحد من العلم  
 الثالث ان يكون الجموع من العلم الحقيقة اي هي لا يلبس  
 بالحق ولا اشتقاق بل هي من الرابع ان يحصل النوع من ما  
 جمع كقولنا الجموع من المفسرين الذين اقتضوا العلم في  
 الخامس ان يكون ذلك النوع من النوع ولا يلد من غيره  
 السادس ان يحصل النوع من نوع واحد واسم في مقابلته  
 السابع ان يكون من نوع النوع من نوعه من الثامن  
 ان يكون النوع من الامور واحصى في كل واحد  
 عن هذا ما هو من العلم من هذا النوع من العلم  
 فيما لا يلبس بالعلم من حيث ان لا يربط بالعلم  
 ثلث او اكثر من العلم من العلم من العلم من العلم

أقيا كمان البرق في الكسرة أربع ما يتعلق بالرجوع فلو  
المان قليا بقا قيقال النور في بقلة الجرم والمان  
يا بعينه يقال النور هو البرق والمان في الخارج  
بحقيقة واحدة وهو المنة والافعال من المان  
أما أي المان المنة وعين المنة عينات الجرم  
ان المنة من المنة في عين المنة حقيقة قال بعض  
وهو الحق الذي في ذلك في المنة المنة  
لا بشرط في عين المنة في المنة في المنة  
المقابل للمنة والمان ولا في المنة المنة  
عنه في المنة في المنة أربع والمدة أربع  
ان في عين المنة في المنة أربع والمدة أربع  
والمنة وهو المنة في المنة في المنة  
منه في المنة في المنة في المنة  
المدة في المنة في المنة في المنة  
المدة في المنة في المنة في المنة

المان في المنة في المنة في المنة

المان في المنة في المنة في المنة

المان في المنة في المنة في المنة

تفسير

هذا هو مذهب الاغلبية لا كان بالوجود في ثبوت  
المتكلم للانسان مثلاً فان الشيء الذي له الحقيقة ولا  
سنان وثبوت الشيء لنفسه فهو مركب ولنت تعلم ان  
معنى المشتق ليس مضطرباً بغير معنى الفصل وما ذكرتم  
لزم الانقلاب فيكون هو عين المقيد مع ان المقيد هو المقيد  
التي هي من متعلقة بالمعقومية والحقيقة من غير ذلك  
المستبين منها لا يعقل والثالث ما زهدا ليد بعض  
الحقائيق من ان لم يربط لا يقتل على الحقيقة فانه  
يعبر عن معنى الاسود ولا يبيض وعبرها بالعارية بيا  
وبغير وقطارها ولا يمشي فيلزم موقفاً لعلها لا  
حاشا ولا كان معقولاً كالثوب لا يبيض والثوب  
لا يبيض او الثوب لا يبيض وليس يبيض وبني المشتق  
منه فثابتاً بالحقيقة فان لا يبيض اذا اخذ لا بشرط  
شيء فهو من مشتق اذا اخذ بشرط لا يشترط من  
ومشتق منه واذا بشرط شيء فهو الثوب لا يبيض مثلاً

هذا هو مذهب الاغلبية لا كان بالوجود في ثبوت  
المتكلم للانسان مثلاً فان الشيء الذي له الحقيقة ولا  
سنان وثبوت الشيء لنفسه فهو مركب ولنت تعلم ان  
معنى المشتق ليس مضطرباً بغير معنى الفصل وما ذكرتم  
لزم الانقلاب فيكون هو عين المقيد مع ان المقيد هو المقيد  
التي هي من متعلقة بالمعقومية والحقيقة من غير ذلك  
المستبين منها لا يعقل والثالث ما زهدا ليد بعض  
الحقائيق من ان لم يربط لا يقتل على الحقيقة فانه  
يعبر عن معنى الاسود ولا يبيض وعبرها بالعارية بيا  
وبغير وقطارها ولا يمشي فيلزم موقفاً لعلها لا  
حاشا ولا كان معقولاً كالثوب لا يبيض والثوب  
لا يبيض او الثوب لا يبيض وليس يبيض وبني المشتق  
منه فثابتاً بالحقيقة فان لا يبيض اذا اخذ لا بشرط  
شيء فهو من مشتق اذا اخذ بشرط لا يشترط من  
ومشتق منه واذا بشرط شيء فهو الثوب لا يبيض مثلاً

هذا هو مذهب الاغلبية لا كان بالوجود في ثبوت



ولنت تعلم ان الامر لو كان كذلك لان حمل الالبيض على البياض  
العام المذهب صحيحا وذلك لانهم لا انعاما بالضرورة  
مع ان نسبتهم وحدها كيف ويظهر بالفارسية عن البياض  
ببقيدى وعن الالبيض بسفيدى من اين يقولون ان  
ان كانا كانت قايمة بنفسها كانت حركاتهما وانما  
ان كان قايما بنفسه كان متوحد او متينا ضد اشتباهه قبل  
مفهوم الاشتقاق <sup>بما يصدق</sup> هو على وجهه ان حقيقة الاشتقاق  
امر بسيط ينتزع العقل عن الموصوف فنظر الى الوصف  
العام فالوصوف والوصف والمناسبة كل منها ليس عنه  
ولا راطا في نفسه نشأ لا انتزاعا وهو يصدق على الوصف  
وصوفه وبما يصدق على الوصف والمناسبة فتدبر  
وقال لهم الاول ان العرضين من العرضين فان العرض هو  
العرض باعتبارين كانا اخذ لا بشرطين وكانا عرضيا  
ومحلا لا بالمرآتية فانما اخذ بشرط لا بشرط كانا عرضيا  
ومحلا لا بالاشتقاق ومن ثم اري من اجل ان طبيعة العرض

العرض لا بشرط شيء يعني قال أي جبر لا قاضل الاشتق  
 لابد لعل النية وأعلى الموصف لأعمالها ولا غلبا بل  
 معناه هو القدر المتألف وعد حاصل فرضه <sup>وأيضا هو</sup> أنه  
 لابد منه أنه ليس في توصيفه لأنه <sup>بشرط</sup> لا  
 موصوف سلا الطريق المفهوم والأجل تو العرض  
 أن يكون الموصوف داخل في مفهومه لأن الكل و  
 هذا هو الحق ويؤيد ما قال ابن سينا وجود العلم في  
 انفسها هو وجودها لأنها أصل العلم و وجود العلم  
 في نفسه هو الوجود الراعي و هو بشرط لأنه  
 محمول كأنه ليس بشرط و هو بشرط أن محمله من  
 اليكسا بداخل فيه و هو بشرط أن الحل و  
 النية أي داخل في مفهوم الاشتق و هذا الماثل  
 في مخرج الحل والنية عن مفهوم الاشتق لأن  
 أن العرض والعرض بشرط أن بشرط أن بشرط أن  
 عبارات غير بشرط أن بشرط أن بشرط أن

والنسبة خارجة عن مفهوم المشتق عما يذهب منها انما  
وجان عن مفهوم العرض وهو لا يذهب منها الا ان يقال ان  
العرض والمشتق لما كانا عند بعض الافاضل متحدين بالذات  
ومتغايرين بالاعتبار وكان المحر والمشتق خارجين عن مفهوم  
العرض كما يظهر من عبارة الشيخ كالخارجين عن مفهوم المشتق  
ايتم وهذا القدر يتم التأييد فانه مقتضى ضرورة العلم ان  
المشتق انما يلزم ان يكون النقطة المشتركة بين الطرفين  
موجودة بوجودين ذات وجودها هذا المظهر وجود  
لكل المظهر وجوده بل ان الملازم من الوجودية والشيء ان  
يقول انما لا يجب له وجوده وانما يلزم كون الشيء الواحد  
موجودا بوجودين كالملازم قيامه من واحد بحد ذاته  
المعروف فاهو وجودا بحد ذاته ما يقال في التقدير  
من الحقيقة ان ابطال التامية يقتضي التامية  
النقطة الواحدة التي تفرق بين الطرفين من حيث انها واحدة في  
المبدأ والمشيء والحياتية هي واحدة وان لم يكن كذلك

تفحصه فالحليات خضراي حنظل النوازل اول الجنس هو  
 الذي لا يربط ولا يظن هو من جنس النوازل

كل قول لكثير من مختلفين بالحجج اتفق من رواه عن علي

وذكر انفا الذي جهنا ليسو يستدرنا قتل انفا الذي جهنا

له وذكر الجنس واجب في التعاريف لتمامه في الجنس المتعريف

هنا مجرد التبرع بالاحاطة بالماضي والتبرع بالماضي

هنا قال الحق الذي لا يروى ما يقال من انه معي في كل وقت

بِأَكْثَرِهِ بِعَيْنِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ

تفصيلا اذ ليس المراد بالقرآن كثير من المعاني الضعيف

الخروج المفوضات الخطية التي ليست لها اقل موجود في

المناج طلاق الذهب بل المراد به هو المصاح لا ينقل الى كثير

فأقول في حيث أما الواعظ الذي كان مهوواً بالخطبة في مرض

المشركة ضد أي فرض متوازي على كثيرين ظلوا خاضعين للقوة

العرفية وادعيتن في الحولية للحرف في الترويض

الفريق المنبسط إلى الحقائق الوجودية فان قيل فمقتضى

لَتَتَّاعِلُنَّ عَلَيْهَا مِنَ الضُّلُمَاتِ الْمُبَيِّنَاتِ وَالنَّفْسِ الْيَتِيمَةِ الْالْتِمَاتِ